تقرير البنك الوطني أوضح أن ذلك حدث بعد إفادة ترامب بأنه «إذا كان علينا إغلاق الحكومة سنبني ذاك الجدار»

سقف الدين.. أزمة تفزع الحكومة الأمريكية

تراجعت الثقة الاقتصادية الألمانية في أغسطس للشهر الثالث على التوالي من 17.5 إلى 10 نقاط

قال البنك الوطني إنه كان هناك إحساس من عدم الراحة في الأسواق المالية الأسبوع الماضي بعد أن أفاد الرئيس دونالد ترامب بأنه «إذا كان علينا إغلاق الحكومة، سنبني ذاك الجدار»، ما تسبب في تراجع الدولار والأسهم الأمريكية فيما ارتفع الذهب فورا. وأفادت دائرة الخزينة بأن السقف يجب أن يرفع في 29 سبتمبر، وإلا ستكون الحكومة غير قادرة على اقتراض المزيد من المال لدفع فواتيرها، بما فيها دفعات الدين. ويمكن أن يضرّ ذلك بالتصنيف الائتماني لأمريكا، مسببا اضطرابا ماليا.

وقد ارتفعت تكلفة الحماية من تعثر أمريكا في السنوات الخمس القادمة من خلال شراء أدوات مقايضة تعثر الائتمان من 20 نقطة اساس قبل شهر إلى حوالي 26 نقطة أساس. وإضافة لذلك، قفز سعر الفائدة على سندات الخزينة يوم الخميس، في أكبر قفزة له في يوم واحد منذ مارس، وكانت أسعار الفائدة على سندات الخزينة المستحقة في أكتوبر اعلى من تلك المستحقة في سبتمبر ونوفمبر. وعلى صعيد التصنيفات، أفادت خدمات المستثمرين في وكالة موديز أنها ستنظر في نزع التصنيف الأعلى لديها من امريكا في حال التعثر، وليس في حال تأخر الدفعات على التزامات غير الدين. وأفادت موديز أيضا أن احتمالات ألا يرفع سقف الدين في وقته «منخفضة»، بالرغم من مدى الخلاف مؤخرا حول تحقيق رفع الاقتراض.

على صعيد العملة، انخفض مؤشر الدولار بنسبة 0.61٪ يوم الاثنين، ولكن حركة الهبوط كانت قصيرة الأجل بسبب ضعف العملة الموحدة. وقد دخل الدولار إلى منطقة إيجابية حتى تصريحات الرئيس ترامب لإغلاق الحكومة. واقتتح المؤشر الأسبوع عند 93.441. وفي يوم الجمعة، تعرض الدولار الأمريكي لضغوط، حيث امتنعت جانيت يلين عن التعليق على مستقبل الموقف النقدي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في ندوة جاكسون هول.

خسر اليورو يوم الثلاثاء مكاسبه التي تحققت في اليوم السابق بعد أن ضغطت الثقة الاقتصادية الألمانية المخيبة للآمال على العملة الموحدة. وارتفع اليورو مقابل الدولار إلى أعلى مستوى له عند 1.1940 وأغلق الأسبوع عند 1.1924 وامتنع دراغي في التعليق على قوة اليورو في الفترة الأخيرة مما دفع المتداولين إلى مواصلة شراء اليورو.

وتراجع الجنيه الإسترليني الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوى له يوم الخميس منذ 27 يونيو كردة فعل على عدم اليقين المتعلق بموقف الحكومة البريطانية من مفاوضات الخروج من الاتحاد الأوروبي وعلى البيانات المحلية المخيبة للآمال. وارتفع النمو البريطاني بنسبة 0.3%، ليصل المعدل السنوي بذلك إلى 1.7%، مشيرا إلى القلق المحيط بعملية الخروج البريطاني. وبدأ الجنيه الأسبوع عند 1.2871 مقابل الدولار وتراجع إلى أدنى مستوى له عند 1.2770، وانهى الأسبوع عند 1.2887.

وبالنظر إلى العملة الآمنة، الين، الذي استمر الطلب عليه في بداية الأسبوع بسبب عدم اليقين الناتج عن الأزمة السياسية المحيطة بترامب والنزاع المحتمل بين كوريا الشمالية وامريكا، تراجع الدولار مقابل الين يوم الثلاثاء لأربعة أيام متوالية بسبب تحسن إقبال المستثمرين قليلا على المخاطر. وبعد صدور بيانات التضخم للاقتصاد الياباني يوم الجمعة، تراجع الين قليلا مقابل الدولار خلال ساعات التداول الآسيوي. وبدأ الين الأسبوع عند 109.39 وانهاء عند 109.34.

ومن ناحية السلع، كان التداول بالذهب على غير حاله الأسبوع الماضي وكانت تغيرات الأسعار طفيفة قبيل اجتماع جاكسون هول. وبدأ الذهب الأسبوع يوم الاثنين عند 1.282.60$ وانهى الأسبوع مرتفعا أو منخفضا بمقدار 1.291.03$.

تراجع الطلب على الإسكان

تراجعت مبيعات المساكن الجديدة في امريكا بنسبة 9.4% لتصل إلى 571.000 في يوليو، وهو التراجع الأكبر في حوالي سنة مع ارتفاع متوسط سعر للمساكن الجديدة بنسبة 6.3% في يوليو عن سنة مضت ليصل إلى 313.700$. وعلى عكس ذلك، تخطى نمو الأجور السنوي نسبة 2.5% بصعوبة. وعلى صعيد المخزون، ازدادت نسبة المساكن الجديدة في السوق بنسبة 1.5% لتصل إلى 276.000، وهو المستوى الأعلى منذ يونيو 2009. وإضافة لذلك، ارتفع سعر المساكن الجديدة مقارنة بالمساكن القائمة بأكثر من الضعف منذ 2011.

وتراجعت ايضا المساكن المعاد بيعها إلى ادنى مستوى شهري لها هذه السنة، إذ تراجعت مبيعات المساكن القائمة على أساس شهري بنسبة 1.3% ليصل المعدل السنوي بعد التعديل الموسمي إلى 5.44 مليونا. وكان معدل سعر المسكن القائم 258.300$، اي ارتفع بنسبة 6.2% عن سنة مضت، ليعكس بذلك عدم كفاية كميات العقارات.

وبدات ارقام مبيعات الربع الثالث اقل بكثير من معدل الربع الثاني، واظهر ايضا العديد من تقارير الإسكان الأخرى المسار ذاته. ويعتبر سوق الإسكان إجمالا جيدا في الغالب، ولكن المبيعات تراجعت هذا الصيف بسبب تراجع المعروض، مسببة ارتفاع الأسعار، وبالتالي اصبح بعض المشترين غير قادرين على الشراء، حتى مع خفض التوظيف الجيد لمعدل البطالة إلى ادنى مستوى له في 16 سنة عند 4.3%. وتشير وتيرة المبيعات الضعيفة الى ان الإسكان قد يبقى عبئا على النمو الاقتصادي في الربع الثالث.

بيانات متضاربة

اشارت آخر بيانات التصنيع الأمريكي إلى بداية ضعيفة للربع الثالث بالنسبة للمصنعين، إذ تراجع المؤشر قليلا من 53.3 إلى 52.5. وتاثر هذا القطاع بضعف الصادرات التي تراجعت للشهر الثاني على التوالي، بالرغم من أن التراجع الأخير للدولار قد يبدأ بتحسين الظروف في خلال الأشهر القليلة القادمة.

وعزز مؤشر المركب الإجمالي الذي ارتفع في اغسطس إلى اعلى مستوى له في 27 شهرا بعض التفاؤل حيال الاقتصاد الامريكي، إذ ارتفع من 54.6 إلى 56.0، وهي القراءة الأقوى في 27 شهرا. وقفز مؤشر الخدمات الأولي إلى اعلى مستوى له في 28 شهرا عند 56.9، ما يشكل حوالي 80% من النشاط الاقتصاد الامريكي.

مخاوف من يورو قوي

تراجعت الثقة الاقتصادية الالمانية في اغسطس للشهر الثالث على التوالي من 17.5 إلى 10 نقاط. وكانت العوامل الأساس خلف ذلك تراجع الصادرات، استمرار القضائح في صناعة السيارات والقلق من أن قوة اليورو ستخفض آفاق الصادرات وتضغط على أكبر اقتصاد في منطقة اليورو. وتراجعت الصادرات الشهرية في يوليو بشكل غير متوقع بنسبة 2.8% بعد ارتفاعها لخمسة أشهر على التوالي.

ومن ناحية أخرى، يبقى الوضع الاقتصادي في المانيا قويا كما صرّح رئيس مركز ZEW البروفيسور اشيم وامباخ أن المستقبل الاقتصادي للبلاد إجمالا «يبقى مستقرا نسبيا عند مستوى مرتفع بعض الشيء». والأهم أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي التمهيدي لألمانيا في الربع الثاني ارتفع بشكل مفاجئ إلى 2.1% من سنة لأخرى، مسجلا أعلى نمو منذ أغسطس 2016. وارتفع تقييم الوضع الاقتصادي الحالي في المانيا قليلا بمقدار 0.3 نقاط هي اغسطس.

الزخم الأوروبي يستمر

حافظ اقتصاد منطقة اليورو على زخمه التوسعي في شهر أغسطس بقيادة ارتفاع قوي في الإنتاج التصنيعي، فيما ارتفع نشاط أعمال الخدمات بوتيرة أضعف. فقد تجاوز أداء قطاع التصنيع التوقعات بتسجيله أفضل أداء في 6.5 سنوات مع ارتفاع كلا الإنتاج والطلبات الجديدة بمعدلات أقوى، ولقيت المكونات الدعم من ارتفاع الصادرات بأسرع وتيرة لها منذ فبراير 2011. وارتفع مؤشر التصنيع الأولي بمقدار 0.8 نقاط ليصل إلى 57.4.

ومن ناحية أخرى، تراجع نشاط خدمات منطقة اليورو من 55.4 إلى 54.9، وهو الأضعف في سبعة أشهر. وكان نمو قطاع الخدمات ضعيفا نوعا ما مؤخرا، ولكن اساسيات استمرار قوة النمو فيه في النصف الثاني من 2017 لا زالت قائمة. وحتى مع ارتفاع اليورو بنسبة 12% حتى الآن هذه السنة لا يبدو انه اثر على التصنيع حتى الآن.

أزمة الدين تشغل الحكومة والمؤسسات المعنية في الولايات المتحدة الأن

نمو ضعيف في الاقتصاد البريطاني

نما الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.3% في الربع الثاني من 2017 كما توقعت الأسواق. وسجلت قراءة الربع الثاني تحسنا عن نسبة النمو البالغة 0.2% المسجلة في الربع الأول، ولكن البيانات لا زالت تشير إلى أن نمو الاقتصاد البريطاني هو الأبطأ بين اقتصادات الدول الصناعية السبع. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني بنسبة 1.7% على أساس سنوي. وأفاد صندوق النقد الدولي الشهر الماضي أنه يتوقع أن ينمو الاقتصاد البريطاني بنسبة 1.7% هذه السنة، مقارنة بالنسبة البالغة 2% التي تم توقعها في أبريل.

وبالنظر إلى مكونات الناتج المحلي الإجمالي، كان إنفاق المستهلك والصادرات واستثمار الشركات كلها مخيبة للآمال. فقد تباطأ نمو إنفاق المستهلك في الأشهر الثلاثة من 0.4% إلى 0.1%، وهو الأسوأ منذ الربع الأخير من 2014 مع انخفاض الدخل الحقيقي للمواطنين البريطانيين بسبب ارتفاع التضخم. وقال مكتب الإحصاءات الوطنية إن قطاع الخدمات نما بنسبة 0.5% في الربع الثاني مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة، وكان المحرك الرئيس للنمو وكان هناك نمو قوي نسبيا في الإنفاق الحكومي.

وعلى صعيد الاستثمارات، لم تسجل استثمارات الشركات البريطانية أي نمو في الربع الثاني، إذ أنه يمكن أن يكون عدم اليقين المرتبط بمفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والانتخابات العامة في يونيو قد اثرا على خطط الشركات في المدى الطويل. وتبدو بيانات استثمار الشركات متماشية مع الاستطلاعات الأخيرة بأن الشركات تؤجل الاستثمار بانتظار انحسار سحابة عدم اليقين. ولم تكن هناك إشارات لإعادة التوازن في الربع الثاني، مع عدم مساهمة استثمار الشركات وصافي التجارة في أي نمو اقتصادي.

قطاع التصنيع الياباني ينتعش في أغسطس

أشارت قراءات إنتاج المصانع اليابانية إلى انه بالرغم من البيانات الضعيفة في يونيو ويوليو، تمكن النشاط التصنيعي من الانتعاش، إذ ارتفع مؤشر مديري الشراء الأولي للتصنيع في اليابان من 52.1 إلى 52.8. واظهر التقرير ايضا أن قطاعات إنتاج المصانع والطلبات الجديدة والتوظيف نمت بوتيرة أسرع من الشهر السابق. وعلق بول سميث، مدير في مؤسسة IHS Markit التي تقوم بالاستطلاع، على التقرير قائلا إن «ارتفاع الطلب المحلي والخارجي يستمر في دعم التوسع». وتوفر آخر البيانات دليلا إضافيا على صحة قطاع التصنيع الياباني.

هل يتمكن بنك اليابان من تحقيق التضخم المستهدف؟

تسارع النمو السعري بشكل معتدل في يوليو، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع تكاليف الوقود، فيما لم يشجع انخفاض نمو الأجور المستهلكين على زيادة إنفاقهم. فقد ارتفعت أسعار المستهلك الوطنية الأساس في اليابان بنسبة 0.5% في يوليو على أساس سنوي، لتسجل بذلك الارتفاع الشهري السابع على التوالي، في إشارة إلى أن الاقتصاد يتقدم ببطء ولكن ببطء شديد نحو معدل التضخم الذي يستهدفه بنك اليابان والبالغ 2%. وارتفع التضخم الأساس في طوكيو بنسبة 0.2% في أغسطس ليبلغ 0.4% من سنة لأخرى.

وسيبقي عدم ارتفاع الأجور، حتى مع وجود معدل البطالة عند ادنى مستوى له منذ عقود، الضغوطات السعرية الضمنية محدودة في الاقتصاد. وإضافة لذلك، أجّل بنك اليابان توقيت بلوغ السعر المستهدف ست مرات منذ بدء برنامجه الهائل للتحفيز في 2013. ويتوقع البنك أن يبلغ التضخم معدله المستهدف البالغ 2% في مارس 2020، قائلا إن تضييق سوق العمل والنمو الاقتصادي القوي سيرفعان الأسعار لاحقا. وبالإجمال، فإن سوق العمل ضيق وثقة قطاع الأعمال مرتفعة، ولكن نمو الأجور كان ضعيفا والجهود لرفع التضخم فشلت بالرغم من قيام بنك اليابان بتسهيل نقدي قوي لسنوات.

وتعارض غالبية عظمى من الشركات فكرة المزيد من التسهيل النقدي الجذري. وأظهرت البيانات التي جمعها استطلاع رويترز أن الشركات اليابانية تعتقد أن معدل التضخم الذي يستهدفه بنك اليابان إما سيستغرق أكثر من ثلاث سنوات لتحقيقه أو أنه هدف مستحيل. وأظهر الاستطلاع أنه كان على الشركات أن تخفض الأسعار باستمرار من أجل بيع المزيد من السلع. وكتب أحد مديري الشركات: «وفق الظروف الحالية حيث يتراجع الطلب الفعلي، فإن اعتماد سياسة نقدية شديدة التسهيل بما فيها أسعار فائدة سلبية لا تنتج آثارا إيجابية، بل على العكس تحقق آثارا جانبية.»

فرنسا تتجه إلى وضع حد لاستخراج المحروقات بحلول 2040

نيكولا أولم

يدعو الوزير الفرنسي للانتقال البيئي نيكولا أولو إلى وقف استخراج المحروقات في فرنسا بحلول 2040، على ما أوردت صحيفة «لوموند» أمس.

وذكرت الصحيفة أنه تم تقديم مشروع قانون الأربعاء إلى المجلس الوطني للانتقال البيئي للحصول على رأيه، على أن «يعرض على مجلس الوزراء في 6 سبتمبر». وكان الوزير الفرنسي أبدى في نهاية يونيو عزمه على تقديم هذا النص في الخريف بدون أن يوضح مضمونه.

وبحسب الصحيفة، فإن مشروع القانون ينص على «حظر كامل للتنقيب عن المحروقات غير التقليدية أي الغاز والنفط الصخريين، إنما كذلك هيدرات الميثان الموجود في عمق البحار أو تحت التربة الدائمة الصقيع».

في المقابل، فإن المحروقات الموجودة داخل طبقات الفحم مستثناة من هذا الحظر «لأسباب أمنية» ومن أجل «حماية البيئة» بحسب الصحيفة. لم يشأ مكتب أولو التعليق على هذه المعلومات في اتصال هاتفي أجرته معه وكالة فرانس برس.

وكان قانون 13 يوليو 2011 تصدى لإنتاج الغاز والنفط الصخريين، من خلال حظر عمليات التصديع المائي، تاركا الباب مفتوحًا للتقنيات البديلة لاستخراج المحروقات. أما القانون الجديد، فسيحظر التنقيب عن المحروقات غير التقليدية «بأي تقنية كانت» بحسب الصحيفة.

في ما يتعلق بالنفط والغاز التقليديين، فإن مشروع القانون ينص اعتبارًا من تاريخ نشره على وقف السماح بعمليات التنقيب مع عدم إصدار أي إذن جديد، بما في ذلك للطلبات الجاري النظر بشأنها، وكذلك على عدم تمديد امتيازات الاستخراج الجاري العمل بها، وفق الصحيفة.

وتابعت الصحيفة أن الحكومة التي تدعو إلى «الخروج تدريجيًا من إنتاج المحروقات على الأراضي الفرنسية» تعتزم وقف استغلال حقول النفط والغاز على الأراضي الوطنية «بحلول 2040» ما يصادف «انتهاء مهلة الامتيازات السارية بشكل شبه تام».

لتنضم إلى قائمة شركات النفط الحكومية الصينية الكبرى التي تسجل قفزة في النتائج

نمو أرباح «سينوبك» 41 % في النصف الأول

أعلنت شركة النفط والصناعات الكيماوية الصينية سينوبك امس عن أفضل أرباح نصف سنوية لها منذ النصف الثاني من 2014 لتنضم إلى قائمة شركات النفط الحكومية الصينية الكبرى التي تسجل قفزة في النتائج بفضل الانتعاشة الكبيرة في أسعار الخام منذ العام الماضي.

وفي النصف الأول من العام الحالي حققت أكبر شركة لتكرير النفط في الصين أرباحا صافية عائدة للمساهمين بلغت 27.1 مليار يوان «4.08 مليارات دولار» بزيادة نسبتها 40.7 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وفقا لمعايير المحاسبة الصينية.

وارتفعت الإيرادات 32.6 بالمئة إلى 1.166 تريليون يوان.

وزادت الأرباح 40.1 بالمئة إلى 27.92 مليار يوان في الفترة ذاتها وفقا لمعايير المحاسبة العالمية.

عزت الشركة قوة الأداء إلى ارتفاع أسعار الخام ومبيعات المشتقات النفطية مقارنة بنفس الفترة قبل عام.

وتوقعت سينوبك أن يصل إجمالي حجم إنتاج النفط الخام في النصف الثاني من العام إلى 148 مليون برميل.

وقالت إن من المتوقع أن يستمر تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية عند مستويات منخفضة حتى نهاية السنة وأن يستمر النمو السريع في حجم الطلب على الغاز الطبيعي بالصين في ظل التغييرات الهيكلية بقطاع الطاقة في البلاد.

إقبال صيني ملحوظ على السياحة في تركيا

أكد مستشار الثقافة والسياحة التركية في العاصمة الصينية بكين، طيفون شنار، زيادة إقبال السياح الصينيين على تركيا في الآونة الأخيرة.

جاء ذلك في تصريح أدلى به شنار للأناضول، اليوم السبت، على هامش مشاركته في فعاليات النسخة 22 من معرض بكين الدولي للكتاب.

وأوضح شنار، أن 194 ألف سائح صيني زاروا تركيا في 2014، و313 ألفا خلال 2015، و167 ألف العام الماضي.

وذكر أن «أعداد الصينيين الذين يزورون تركيا حاليا، باتت قريبة من أعدادهم في 2015».

وأضاف أن عدد السياح الذين زاروا تركيا خلال العام الماضي بلغ نصف عددهم في 2015، مشيرا إلى تكثيف جهودهم العام الجاري لاستقطاب العدد الذي توافد للبلاد العام قبل الماضي.

وأشار إلى تعزيز أنشطتهم للتعريف بتركيا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والموقع الإلكتروني الصيني «iQiyi» لنشر مقاطع فيديو حول السياحة في البلاد.

وأمس الجمعة، أعلنت وزارة الثقافة والسياحة التركية، أن عدد السياح الأجانب الذين زاروا البلاد خلال الأشهر السبعة الأولى من 2017، بلغ 17 مليون و325 ألف.

وأوضحت الوزارة، في بيان نشرته على موقعها الرسمي، أن عدد السياح الذين توافدوا إلى تركيا، خلال يوليو الماضي، بلغ 5 ملايين و75 ألف سائح.

مستشار الثقافة والسياحة التركية في العاصمة الصينية بكين طيفون شنار